السنة السادسة / الأربعاء / 25 شباط 2015 / العدد 1718
Sixth year / Wednesday / 25 February 2015 / Issue No. 1718

هل جاء دور الجيش المصري؟

■ حميدي العبدالله

بات واضحاً أنّ ثمة استهدافاً من قوى ودول متعدّدة للجيوش العربية بخلفيات متباينة. «الإسرائيليون» يريدون القضاء أو إضعاف كلّ الجيوش العربية التي شاركت في الحروب مع الكيان الصهيوني، بمعزل عن علاقاتهم الراهنة مع حكومات بعض الدول العربية، فهم يرون في هذه الجيوش قوة كامنة قد تتحوّل في أيّ لحظة إلى خطرٍ على مصالحهم.

الأميركيون والغرب لا يريدون جيوشاً عربية قوية، لاعتبارات وحسابات تتعلق بتأمين الكيان الصهيوني، وحسابات واعتبارات تتعلق بقدرتهم على فرض الوصاية على المنطقة، ووجود جيوش عربية قوية يغني عن الاستعانة بالقوات الغربية، ويضعف احتمالات الوصاية والهيمنة. وبعضٍ القوى السياسية العربية المحلية ترى في الجيوش العربية منافساً لها على السلطة أو عقبة في وجه وصولها إليها.

وعلى الرغم من تباين الدوافع والحسابات بين الدول الغربية و«إسرائيل» وهذه القوى إلا أنّ مصالحها تتقاطع عندٍ إضعاف الجيوش العربية، لا سيما تلك الجيوش القوية والتي لعبت دوراً هاماً في الحياة السياسية. من هذا المنطلق كان حلّ الجيش العراقي بعد الاحتلال الأميركي – الغربي، ومن هذه الحسابات انطلقت محاولات ضرب الجيش السوري والسعي إلى تفكيكه ورعاية محاولات الانشقاق التي تمّت في سياق سنوات الأزمة الأربع الماضية، واليوم يأتي استهداف الجيش المصري.

وكالعادة تعتمد الأطراف الخارجية على مواقف الأطراف الداخلية في تحركها المعادي للجيش، فمثلما تمّ وصف الجيش العراقي بأنه جيش صدام، تمّ وصف الجيش السوري بأنه جيش الأسد، وإذا لم تخرج أصوات حتى الآن توصف الجيش المصري بأنه جيش السيسي، إلا أنّ أصواتاً تعالت مشدّدة على أن الجيش المصري هو جيش فرعوني، ووصفه بجيش فرعوني هو وصف عدائي وليس إقراراً بواقع تراثي، فالإشارة هنا إلى قصة فرعون والنبي موسى وليس إلى أيّ أمر آخر، وبعد هذا الوصف بدأت الهجمات ضدّ مواقع الجيش المصري، بداية في سيناء على بعد أمتار قليلة من مرابطة جيش الاحتلال الصهيوني، وبدلاً من أن تتوجه البنادق إلى هذا الجيش المحتلّ يجري توجيهها ضدّ قطعات الجيش المصري المرابطة في سيناء، وسرعان ما امتدّت الهجمات إلى مناطق أخرى تغطي الجغرافيا المصرية بكاملها.

ما تشهده مصر الآن من هجمات تستهدف مواقع الجيش والشرطة والمرافق العامة، بما في ذلك سكك الحديد ومحطات تحويل ونقل الكهرباء، يشبه تماماً ما جرى ويجري في سورية وهو ترجمة للتوصيات غربية، هدف هذه الهجمات تشتيت قوات الجيش ونشرها على جغرافيا واسعة على شكل وحدات صغيرة تسهل مهاجمتها، فضلاً عن أنّ ذلك من شأنه أن يكبّد الدولة المصرية والاقتصاد المصري خسائر فادحة، ويجعلها أكثر ارتهاناً للدول الغربية والدول الخليجية، ويحول دون قدرتها على اعتماد سياسة مستقلة.

ما يجري في مصر الآن يسعى إلى تحقيق هدفين مزدوجين في آن واحد: ضرب الجيش المصري والعمل على تفكيكه، والحؤول دون اعتماد نظام السيسي سياسة خارجية جديدة خارج إطار الفلك الأميركي – الغربي، وما لم يتحقق هذان الهدفان فإنّ الحرب في مصر، سواء في سيناء أو في المدن الكبرى المصرية لن تتوقف.

«داعش» الاستخبارية والمسيحيون مجدّداً

■ روزانا رمّال

تعمل الكيانات المتطرفة والطارئة على منطقة الشرق الأوسط جاهدة لاستغلال ما يجري فيها من إحداث وفوضى تساهم فيها بشكل رئيسي لتبرّر وجودها وتشرعن تمسكها بالأرض التي سيطرت عليها كحق يكرّسها دولة طبيعية من نسيج المنطقة اٍو بدل كيان دخيل يساعدها في هذا مجموعات ارهابية ناشئة او طارئة ايضاً «صمّمت» لتعمل على نفس الهدف كغاية لتبرير الوسيلة والمقصود طبعاً كيان «إسرائيل».

قد لا يكون اكثر نجاحاً لبعض أجهزة الاستخبارات سوى مدخلاً لشرعنة الكيان «الاسرائيلي» القائم على إعلان القدس عاصمة يهودية و«إسرائيل» دولة اليهود في العالم عن طريق حرب دامية تنشأ بين المسلمين بكافة طوائفهم، فالأمر لم يعد يتوقف عند سنة وشيعة، وهذا ليس مهماً بالنسبة إلى الصهيونية العالمية سوى بما فرضته معادلة العدد أو الاكثرية التي كرّست السنة والشيعة الطائفتين الأكثر عدداً من سكان العالم العربي، فالهدف فوضى تؤدّي الى تقسيم وإقامة دول ذو وجه طائفي واحد، وبالتالي بدل ان تصبح «إسرائيل» فريدة من نوعها ككيان عنصري يقوم على اساس دولة يهود، يصبح هناك من يشاركها أيضاً نفس الايديولوجيا فتشعر بالأمان وسط نفوذها المتفوّق عليهم بطبيعة الحال فتتفرد بحكم المنطقة.

لم يعد استهداف المسيحيين في المنطقة صدفة بعد اليوم او ضرورات معارك عسكرية تندلع بين نظام وجماعات إرهابية فتفرز المعارك أسرى من هنا او هناك.

إصرار تنظيم «داعش» على دخول البلدات المسيحية في العراق وسورية وخطف مطارنة او التخطيط عن سابق تصور وتخطيط ودقة لاختطاف مسيحيين كما تقول الحالة مع أقباط مصر المذبوحين في ليبيا وتوالي الأحداث المشابهة المتسارعة التي تستهدفهم تؤكد انّ في الأفق مخططاً قيد التنفيذ نحو المسيحيين في المنطقة، وتؤكد أنهم في خطر حقيقي من دون اللجوء الى شعارات قد تؤذيهم أكثر من الفائدة.

اختطف تنظيم «داعش» حسب وكالة «رويترز» 90 أشورياً في الحسكة بعد الهجوم على بلداتها، وأفيد عن حرق أقدم كنائس سورية، كنيسة تل هرمز التاريخية.

لم يتسنّ للعالم العربي بعد نسيان ما حدث للأقباط المصريين حتى يُعتدى على الأشوريين في وقت قريب، والواضح من خلال هذا أنّ الهدف هو التأكيد لمن ساوره الشك انّ المسيحيين مستهدفون، وانه قرار استخباري اكبر من مجموعة «داعش» والتي إنْ استفادت من هذا فهو في إبقائها حاضرة إعلامياً ومؤثرة غربياً فتستفيد من هذا تكريس لقدراتها وقوتها المبنية على الترهيب، الا ان المشهد أكبر بكثير من «داعش»، فهو ليس سوى أمر عمليات استخباري كبير يعمل لصالح تهجير المسيحيين في الشرق الاوسط لتسهيل مرور مشاريع التقسيم التي تسهل على كلّ من يطالب بدولة مستقلة الحصول عليها.

بالنسبة إلى أجهزة الاستخبارات التي تخدم الصهيونية يعتبر المسيحيون عائقاً كبيراً ودقيقاً أمام سير هذا المشروع الفتنوي الكبير بين أهل المنطقة من سنة وشيعة، لأنّ الصهيونية الدولية تدرك مدى التعاطف الغربي الذي ما يزال يحصده المسيحي في المنطقة، والذي يشكل حرجاً كبيراً بالنسبة إلى الفاتيكان، كونه لن تقف دون معارضة المشروع بطبيعة الحال، ولا يمكن ان يسمح بالعودة إلى أصول الديانة المسيحية بإخلاء المنطقة التي ولد فيها السيد المسيح من المسيحيين.

يعرف المجتمع الدولي جيداً وشعوب المنطقة ما هي السيناريوات التي قد تحلّ بالأشوريين الذين خطفوا في سورية، و لم يعد سراً أنه بات ممكناً التوقع في أيّ لحظة أخبار الذبح والقتل والحرق طالما انّ أحداً لم يتحرك من الدول القادرة على كبح جماح «داعش» الاستخبارية التي تساهم في تضخيم «داعش» إعلامياً اولاً ومن خلال مسرحية الوقوف عاجزين تجاهها ثانياً.

المسيحيون مجدّداً... وحلقة أخرى من تمثيلية «داعش» الاستخبارية العنصرية.

«توب نيوز»

ماذا ستفعل تركيا وماذا ستفعل سورية؟

– تزايدت التحرشات التركية بسورية من الدخول على خط العملية البرية في الريف الشمالي لحلب عبر تدخل الوحدات الخاصة إلى الاتفاقية مع الأميركيين على تدريب وتسليح مقاتلين للزجّ بهم في سورية وانتهاء بالمسرحية العسكرية الاستعراضية لرفات سليمان شاه.

– ماذا ستفعل تركيا؟

– التدريب والتسليح لمئات لن يغيّر في الموازين، والدخول لنقل قبر لن يكون صالحاً للتكرار والتورّط لساعات في اشتباك بلباس معارضة لن يصلح لكلّ مرة.

– من يريد رسالة حربية لا يدخل مناطق سيطرة «داعش» بل مناطق سيطرة الجيش السوري ومن يريد المواجهة لا يبلغ القنصلية السورية قبل ليلة.

– ماذا ستفعل سورية؟

– ما قامت به سورية من غارات جوية على خط الفصل في الجولان ضدّ مواقع المسلحين هو الرسالة السورية لتركيا والوصف للعملية البرية الجديدة في ريف حلب حتى الحدود.

– سقوط الطائرة التركية كان فرصة حرب قبل سنتين.

– من هرب يومها من الحرب لن يجيء إليها وكلّ شيء تغيّر عكساً.

– أفضل ما تملكه تركيا لحجز مقعد هو إقفال الحدود.

التعليق السياسي

أقلية يهودية فرنسية تبتز قصر الإليزيه

■ د. مصطفى يوسف اللداوي

تكاد لا تزيد نسبة عدد السكان اليهود الفرنسيين عن 1 في المئة من إجمالي عدد سكان فرنسا البالغ 67 مليوناً، إذ تشير أحدث الاحصائيات السكانية الفرنسية إلى أنّ عدد يهود فرنسا القاطنين فيها الآن يمثلون نسبة 0.72 في المئة فقط، أيّ أقلّ من نصف مليون مواطن، يتركز أغلبهم في العاصمة باريس، بينما يشكل المسلمون الفرنسيون من أصول شتى، عربية وأفريقية وغيرها، نسبةً قد تصل إلى 8 في المئة من إجمالي عدد السكان، أي أكثر من خمسة ملايين مسلم، بما يجعل من الإسلام الدين الثاني في الجمهورية الفرنسية.

إلا أنّ نسبة اليهود الضئيلة العدد، فاعلة الوجود والأثر على العكس من عددها، إذ تلعب دوراً كبيراً في تشكيل السياسة الفرنسية، وتتحكم في القرارات السيادية للدولة على المستويين الداخلي والخارجي، وتمارس على الحكومة أدواراً ابتزازية واستفزازية، الأمر الذي يجعل منهم لاعباً أساسياً لا يمكن إهمال دوره، أو انكار تأثيره، وعاملاً مؤثراً في تحديد سياسة ساكن قصر الإليزيه، الذي يجد نفسه غالباً ينجرّ وراء الأماني اليهودية، ويحقق رغباتهم في فرنسا وخارجها، وخاصةً في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي - «الإسرائيلي»، بما يرضي أمانيهم، ولا يخالف سياساتهم المعلنة والخفية.

تراعي الإدارات المحلية الفرنسية على عمومها، العادات والمناسبات اليهودية بصورة لافتة ومثيرة للانتباه والتساؤل، وتثبت أيام المناسبات والأعياد اليهودية في روزنامتها الرسمية، إذ فجأةً وفي غير المناسبات المسيحية الكبرى، تزدان باريس كلها والمدن الفرنسية الأخرى، وتتزيّن شوارعها، وتضاء ميادينها، وتوقد الشموع في ساحاتها وأمام رموزها التاريخية، وتسخر الشرطة والأجهزة الأمنية لحماية وحراسة الأماكن والمؤسسات اليهودية، ليهنأ اليهود الفرنسيون، بالاحتفال بمناسباتهم، والفرح في أعيادهم، والصلاة في معابدهم.

بينما لا ينسى الرئيس الفرنسي توجيه رسالة لهم، يهنئهم فيها بالعيد، أو يشاركهم المناسبة بنفسه، ويتمنى لهم السعادة والهناء، والسلامة والأمن والرخاء، ويدعو جموع الفرنسيين لتهنئتهم، ومشاركتهم احتفالاتهم، وعدم التنغيص عليهم في يوم فرحهم، أو الإساءة إلى رموزهم ومقدساتهم.

بل إنّ بعض الرؤساء الفرنسيين يبالغون في الاحتفاء، ويغالون في التهنئة والمباركة، ويظهرون فرحاً في مناسبات يهودية أكثر من فرحهم بمناسباتهم، وكأنهم بفرحهم وتهنئتهم يخطبون ودّ شعب بأكمله، أو يخاطبون دولة كبرى ويتوددون إلى حكومتها، ويستسمحون خاطرها، ويتقدّمون إليها بآيات الولاء، وعلامات القربى والمودّة والشكر والعرفان، عبر جالياتها التي تسكن بلادها، وتتحكم في بعض قراراتها، وكأنهم سلطة فوق السلطة، فيكرمونها خوفاً من غضبها، أو استمالة لها وحرصاً على رضاها الذي لا تبلغه.

يراعي الفرنسيون كثيراً اليهود ويحرصون على مشاعرهم، فيحيون معهم ذكرى المحرقة، ويضعون من أجلهم القلنسوة اليهودية على رؤوسهم، ويبكون حزناً عليهم وتضامناً معهم، ويعاقبون كلّ من ينكر المحرقة أو يشكك فيها، أو يقلل عدد الذين قتلوا خلالها، ويتهمون من لا يواسي اليهود في يومهم، أو يشاركهم فرحهم أو حزنهم بأنه معاد للسامية، وأنه بجريمته الأخلاقية يجب أن يحاكم ويسجَن، أو يعاقب ويغرَّم، فقد اعتدى على مشاعر شعب بأكمله، وتنكّر لعذاباته ومعاناته، وأساء إلى عائلاتهم وأسرهم المنكوبة، في الوقت الذي يرفضون فيه إجراء مقارنة بين عذابات اليهود ومحرقتهم، وبين ظلمهم واضطهادهم وطردهم لشعب بأكمله، وكأن اليهود أمةٌ ينبغي ألا تظلم ولا تضام، وألا تعذب ولا تهان، بينما يجوز ذلك على أيديهم لغيرهم.

ورغم أنّ اليهود الفرنسيين في خمسينيات القرن الماضي كانوا أقل عدداً مما هم عليه اليوم في فرنسا، إلا أنهم استطاعوا من خلال نفوذهم ومناصبهم الرسمية، ومواقعهم الحكومية، أن يصنعوا حلفاً كبيراً بين باريس وتل أبيب، وأن يجعلوا من فرنسا داعمةً رئيسة للكيان الصهيوني، ومؤيدة لسياساته، ومدافعةً عنه، ومقاتلةً من أجله، وهي التي أشرفت على تزويده بمختلف أنواع الأسلحة المدمّرة، إذ زوّدته بطائرات الميراج التي كانت عماد سلاح الجو الإسرائيلي، والذي كان له الدور الأكبر في عدوان حزيران، عندما باغتت أسراب طائراتهم الحربية المطارات والطائرات العربية الرابضة.

كما أنّ فرنسا كانت وراء دخول الكيان الصهيوني نادي الدول النووية، ومكنته من بناء مفاعل ديمونا الذي يعتبر عمدة مشروعه النووي، وأساس ترسانته النووية الكبيرة، الذي يهدد به العرب، ويستقوي به على الشعوب، ويهدد به أمن المنطقة كلها، وقد كان هذا الإنجاز نتيجةً للجهود الكبيرة التي بذلها الموظفون الكبار في وزارة الدفاع الفرنسية، الذين كانوا على اتصال دائم مع شيمون بيريس الذي كان إبّانها المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، والذي يعتبر العقل المدبّر، والأب الحقيقي للمشروع النووي «الإسرائيلي»، الذي كان مشروعاً فرنسياً بجدارة.

وما زالت فرنسا ترعى الكيان الصهيوني بما أمكنها، فتزوّده بالسلاح إنْ استطاعت، وتدافع عنه في كلّ المحافل السياسية، وتحول دون خضوعه إلى المحاكم الدولية، ولا تقبل بالإشراف أو الرقابة الدولية على مشاريعه النووية، ولا على مخازن أسلحته الاستراتيجية، وتنبري لصدّ أيّ هجوم عربي أو إسلامي أو دولي ضده، وترى أنّ الكيان الصهيوني يجب أن يبقى قوياً ومحصّناً، ومتفوّقاً ورادعاً، فلا يهدّد أمنه أحد، ولا يهز قواعد بنيانه نظامٌ أو جيش.

كما تريد للكيان الصهيوني أن يكون «دولةً طبيعية» في المنطقة، لها علاقاتها مع العرب ويعترفون بها، ويرتبطون معها باتفاقيات تعاون، ويتبادلون التجارة معها، ولهذا تحرص الإدارات الفرنسية على أن يشارك في مناسباتها إلى جانب القادة والملوك والرؤساء العرب، مسؤولون «إسرائيليون» كبار، لتحدث بينهم علاقة علنية مكشوفة، تقبل بها الأنظمة وتسكت عنها الشعوب، ولعلّ مشاركة رئيس الحكومة الإسرائيلية في مسيرة باريس التضامنية مع حادثة «شارلي إيبدو» إلى جانب قادة عرب، محاولة مقصودة من الحكومة الفرنسية لدعم الكيان الصهيوني، وتبرئته من تهمة الإرهاب الموغل بها، والتي يرتكبها وجيشه صباح مساء، دون ردّ دولي، أو اعتراض أممي.

إنهم يهود فرنسا على قلة عددهم، يخططون وينفذون، ويملون ويأمرون، يفرضون سياستهم، ويلقون أوامرهم، ويضعون شروطهم، ويحدّدون مسارات قصر الإليزيه وسيّده، ببجاحة ودون لياقة، وبفجاجة غير لائقة، وبقلة أدب بادية، لئلا يُبعد أو يشط، أو يقصّر ويهمل، أو ينسى التزاماته ويفرّط في واجباته.

https://www.facebook.com/moustafa.elleddawi
moustafa.leddawi@gmail.com

حزب العدالة والتنمية الرجعي... التركي إلى متى يحمل لواء الحرب على سورية؟

■ محمد ح. الحاج

عندما تستهدف القوى الدولية الغاشمة شعباً أو حكومة تسقط المعايير والمفاهيم، وتنحى الأخلاق جانبا، ويتوقف العمل بما تؤمن به قوى الخير من علاقات أخوة أو حسن جوار أو روابط إنسانية من أيّ نوع، فلا روابط قومية أو إنسانية، هكذا تتقدّم المصالح على ما عداها، ونرى ذلك قد تجسّد واقعاً في استهداف الحكومة والشعب السوري منذ سنوات حتى اللحظة، فالروابط «القومية» والأخوية والثقافية وحتى الإنسانية تمّ وضعها على الرفّ وهذا انطبق على دول الجامحة العربية، أو أغلبها على الأقلّ، وعلاقات حسن الجوار مع الجار الشمالي «التركي» انتقلت من «شهر عسل» أجاد العثماني استثماره تماماً لغايات يفصح عنها اليوم إلى أسوأ جوار عرفه التاريخ مستلهماً روح علاقته الشوهاء بكلّ من حوله عبر أربعة عقود... أسماها أغلبهم زوراً (الفتح) وهي احتلال بكلّ مواصفاته ومعانيه، لكن، تحت عباءة الدين، وهكذا عاد الحنين يراود السلطان الجديد ويدغدغ أحلام المتمرّد على علمانية تركيا الخارجة من تحت العباءة الأوروبية – العائدة بسرعة إلى مجاهل تاريخها الأسود، رغم أنّ أغلب الجوار حتى في بلاد العربان تناسوا ذلك التاريخ أو نسوه... لكن المأثور يؤكد «أنّ عدو جدك لا... يودّك».

الحكومة التركية، الرافضة لقرارات الأمم المتحدة ضمناً، الخارجة على الإجماع الدولي، لم تكتف بالسباحة عكس التيار، ولم تخجل من علاقتها الحميمة مع «داعش»... سارعت إلى فتح معبر السلام الذي كان عنواناً لتواصل الأهل عبر الحدود، الأهل الذين جعلتهم الاتفاقيات الفرنسية التركية يرزحون تحت الاحتلال مع عيش تشوبه المعاناة من الاضطهاد والمعاملة الدونية وحرمانهم حتى من التحدث بلغتهم الأصلية، هذا المعبر، فتحته أمام آلاف المرتزقة الذين تدفقوا على ريفي حلب وإدلب رداً على انتصارات الجيش السوري المدعوم من أبناء شعبه، ثم لتتوّج فعلها بانتهاك حرمة الجوار فتدخل بقواتها عميقاً ضمن أراضي الجمهورية مدّعية الخوف من هجوم محتمل على ضريح جدّ مؤسس الدولة العثمانية الموجود (مسمار جحا) على الأراضي السورية مع حراسة عسكرية تركية، وقد كان وجوده يثير حفيظتي ومن معي كلما مررنا على جسر قره قوزاك شرق منبج، وهو يبعد عن الحدود المصطنعة... في أرضنا المحتلة لا أقلّ من أربعين كيلو متراً، وما زال السؤال يطرح نفسه بإلحاح شديد لماذا يستمرّ وجوده على أراضي بلادنا؟

«رامبو التركي» مستعد تماماً... ومؤهّل، وليس بحاجة إلى إذن أحد أو التنسيق مع أحد! يقول داوود أوغلو وهو يعلم أنه يكذب وأنّ من يسمعونه يعلمون ذلك أيضاً... لكن، ما المغزى من العملية بعد أربع سنوات من دعم تركيا لحالة الفوضى والغثيان الوطني في الشمال على وجه الخصوص؟

تنظيم «داعش» الإرهابي المدعوم من الغرب وبعض العرب، أصبح خطراً على الجميع، عدا التركي، ولأنّ هذا التنظيم خرج على ناموس الحياة في المنطقة وبدأ يدمّر الموروث والتراث التاريخي – الحضاري فإنه لا بدّ لاستكمال صورته السوداء من أن يستهدف ضريح سليمان شاه – وهو غير مقدّس بطبيعة الحال – اسوة بما فعله بكلّ الأماكن الأخرى ومنها ما هو مقدّسة، هكذا لا بدّ لتركيا الحاضنة، وحتى لا يُقال إنّ «داعش» داس طرفها، فقد يبدو مؤكداً أنّ اتفاقاً بين التنظيم والحاضنة الأمّ للقيام بعملية إخلاء الموقع ونقل الرفات، وعليه فقد تمّ إخلاء ممرّ آمن وبهذه المسافة لمرور وعودة القوة العسكرية التركية على أن تتولى قوات «داعش» حماية الجوانب ومنع تعرّض القوة لأيّ نوع من المقاومة، وهكذا تسرّب أنها قامت بتلغيم الأمكنة والبيوت القريبة من الموقع والمسار واكتفت بالرقابة، ولولا الخطأ الفني خلال عملية التدمير لما سقط جندي تركي... رامبو يعود منتشياً، وأوغلو يعلن «انتصاره» مثل ديك رومي منفوش الريش.

اللافت في التصريحات التركية هو التأكيد على أنّ عملية النقل موقتة...! فهل تخطط الحكومة التركية إلى إعادة مسمار جحا ثانية إلى ضفة قره قوزاك، واستطرادا، هل تعتبر نفسها صاحبة حق في اتخاذ القرار وتنفيذ الإجراء دون اذن الحكومة السورية، أم أنها تعتقد أنّ الحال سيتغيّر وأنها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية ستنجح في تغيير الوضع على الساحة السورية وتصبح صاحبة القرار والآمر الناهي لجماعة حلف اسطنبول من الأتباع والعملاء...؟ مجرد حلم... قد يصبح مقتلاً لحزب العدالة والتنمية، وسبباً للصراع مع الأحزاب والتنظيمات التركية الأخرى.

لا شك أنّ تركيا المستقوية بحلف الناتو، أبلغت شركاءها في الحلف عزمها القيام بعملية خرق السيادة السورية، ونسّقت مع غرفة عمليات الحلف في المنطقة، ومؤكد أنها تلقت الدعم والتشجيع لثقة هؤلاء بأنّ «داعش» حليف موثوق للحكومة التركية، وأنّ قيادة «داعش» من المستويات العليا تتلقى تعليماتها من المحفل الأعظم.

الحكومة التركية التي خرقت كلّ اتفاقيات حسن الجوار، واستباحت الأراضي السورية، واتخذت موقفاً عدائياً من الشعب السوري منذ بداية الأحداث لمصالحها الشخصية فاتحة الحدود أمام كلّ مرتزقة العالم لمحاربة سورية، ليس من حقها مطالبة الحكومة السورية باحترام اتفاقيات لم توقعها وليس من حق أحد إلزامها بها، فقد كانت تحت الاحتلال (الوصاية) وهي اتفاقيات تخدم المصالح التركية والفرنسية وتنتقص من السيادة السورية ومصالح الشعب السوري صاحب الحق الوحيد في استعادة السيادة على أراضيه كاملة وتقرير مصيره ورفض أية اتفاقات مشابهة وإقرار ما يعبّر عن الندية والعدالة في التعامل بين الدول المتجاورة – المتشاطئة، والتي تتوفر بين مكوّناتها علاقات عائلية إنسانية.

يتداول العامة من أبناء شعبنا الكثير من الأسئلة، منها: ألم تكتشف الاستخبارات السورية ما يجري في المنطقة؟ وهل كان ممكناً ضرب القوة المعتدية؟ ما الذي قد تفعله الأمم المتحدة (مجلس الأمن) وهو تحت سيطرة «الناتو»، وهل تستمرّ العلاقات الدولية ضمن هكذا مسار خاطئ، وهل تعجز سورية عن الردّ أم أنّ الأوضاع الراهنة تشكل مرحلة لا بدّ من تجاوزها؟

اليوم يشعر أغلب أبناء الشعب السوري أنّ الخطاب التركي خلال شهر عسل العلاقات، وفتح بوابات ومعابر السلام، ونزع حقول الألغام، والانتقال إلى مراحل جديدة وحميمية من التعاون على جانبي الحدود، كانت ملغومة من الجانب التركي وله نواياه المتناقضة مع النوايا السورية والسلوك السوري الذي اتسم بالإخلاص والصدق وفتح الأبواب أمام التغلغل التركي، ثقافة واقتصاداً على حساب الكثير من مصالح الشركات والمؤسسات السورية، وهو ما يستوجب إعادة النظر في مجمل العلاقات المشابهة حتى مع دول العالم العربي خدمة للمصلحة السورية التي تعلو فوق كلّ مصلحة.

التخويف من العرب عصب الثقافة في «إسرائيل» «اليسار» أكثر عنصرية من «اليمين»*

■ أحمد أشقر

–1 لا يختلف اثنان من أي مَشْرَبَيْن مختلفين، على أنّ السياسة هي علم إدارة شؤون الدولة. وأنّ هذا العلم ليس عقلانياً بالكامل، بل تكون العواطف مكوّناً هاماً فيه. مثلاً: حبّ الوطن والأمة والشعب ليسا عقلانيين بالكامل. وكراهية الآخرين من الدول والأمم والشعوب الأخرى، ليست عقلانية، هي الأخرى، بالكامل. وإن تحدثنا عن حبّ وكراهية... فحتماً سنتحدث عن الخوف والمخاوف من الآخرين على الوطن والأمة والشعب، التي تسهم بتشكيل هذا الحبّ وهذه الكراهية. فالخوف ينبع من المخاطر التي يشكلها الآخرون على الذات الفردية والدولة والمجتمع. فالإحساس بالخوف ينبع «من تهديد أو خطر يواجهه الفرد» (ص 7). أي أنّ الخوف يشكل صمغاً يسهم في تشكيل وعي الأفراد والمجتمعات.

–2 وللخوف دور هام في الصراعات الدولية والقومية، إذ يطيلها ويجعل من حلّها غاية في الصعوبة. فهو: «أ– يدخل الأفراد في حالة من الجاهزية الدائمة للمخاطر المحتملة، وعندما يداهم الخطر، تكون المفاجأة أقلّ ويمكن الردّ عليه بسرعة أكثر. ب – يركز الانتباه على المخاطر المحتملة. ج – يساعد على الوحدة والتضامن أمام الخطر الخارجي. د – يدفع الأفراد للعمل ضدّ العدو باسم المجتمع وحمايته» (ص –35 36). أي أنه يشكل جهاز إنذار. وكلما طال أمد الصراعات الدولية والقومية، فإنّ «باستطاعة الخوف أن يشرعن السياسة الحالية. فالإحساس بالتهديد والخطر يسبّب ردّ فعل عنيفاً...، هذا الردّ من شأنه أن يصبح عقلانياً. فالردّ العنيف الذي يميّز صراعاً طويلاً بين الدول، يُشرعن كردّ من أجل الدفاع، وتصعّد من الكراهية والعداء ضدّ الطرف الذي يعتبر مسؤولاً عن التهديد» (ص 38). أيّ أنّ الخوف يجعل من العنف ظاهرة عقلانية ومقبولة ضدّ الآخرين.

–3 الخوف لا يعيق فقط حلّ الصراعات الدولية، بل من شأنه يسهم في حلّها أيضًا؛ ف«عندما يعتقد متخذو القرارات، أن ليس في إمكانهم التعامل مع كارثة محدقة، يقللون من أهميتها، ولا يعتبرونها مخيفة، ولا يحدث تغيّر جذريّ في سياستهم. وعندما يعتقدون أنّ بين أياديهم أدوات للتعامل مع الخطر المحدق، فإنّ مستويات عالية من الخوف تدفع بمتخذي القرارات أن يستوعبوا التهديد بشكل دقيق، ويغيّروا سياستهم وفقاً لذلك» (ص 39). أي أنه يشكلّ محفزاً لحلّ الصراعات الدولية والقومية.

–4 أصبح «الخوف من الإبادة جزءاً من الأسطورة واللاوعي الجمعي لليهود. فالذاكرة الجمعية للخوف تُشكّل وجهة النظر الحالية، بواسطتها يتمّ استيعاب وتقدير الأمور ويحكم المجتمع الإسرائيلي على الأحداث من حولها» (ص 41). أي أنّ الخوف أصبح مركباً ماهويًا من الثقافة اليهودية، ليس في فلسطين، بل في العالم كافة.

هذه الأمور مجتمعة يعرفها دهاقنة الكيان بدقة. لذا يعملون دائماً وبصورة مكثفة على تخويف مستعمريه: مرة من الشيوعية، ومرة من م. ت. ف، ومرة من الإسلام السياسي... ومرة من إيران، التي يعتبرها نتنياهو الأخطر على «إسرائيل». والتخويف يدخل في تفاصيل حياتهم اليومية في فلسطين؛ من البائعة البائسة في أيّ مجمع تجاري، التي تُمنع من الجلوس على كرسيّ أثناء عملها، إلى سائق الباص، الذي يُجبر على ساعات سياقة أكثر مما هو مسموح به قانونيًا، مروراً بموظفي المؤسسات المختلفة، الذين يتلقون أجوراً لا تسدّ احتياجاتهم، فهؤلاء يرفضون تقديم الخدمات المفروضة عليهم، لامرأة محجبة أو لرجل يتحدث العبرية بلكنة عربية لأنهم «يخافون منهم»، كما يصرّحون عندما تصلّ الأمور إلى العلانية في وسائل الإعلام، إلى أكبر شخصية بينهم، فالجنائي– الفاشي ليبرمان يخوّف العالم من إيران بقوله إنّ امتلاك إيران سلاحاً نوويًا يهدّد أمن العالم. ليس هذا فقط؛ بل أنّ إحدى الشركات التي تحضر الطلبة لامتحان «البسيخومتري»، الامتحان الموحد للقبول للجامعات، تورد في إعلانها الأتي: حرب مع إيران، بسيخومتري! فالسياسة والثقافة «الإسرائيلية» مليئة برسائل ورموز الخوف نتيجة للصراع (ص –41 46). فهذه الرسائل والرموز باتت مُمَأسسة من عمل وإنتاج الدولة، وثقافتها الرسمية.

***

البحث الذي بين أيدينا يأتي لفحص استخدام الخوف في إطار النقاش السياسي في «إسرائيل» بما يخصّ حلّ الصراع العربي– الصهيوني في السنوات 2003 – 2004، أي بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 وتداعياتها على المجتمع والسياسة في الكيان: «فقد أشارت استطلاعات الرأي التي جرت في السنوات الأربع الأخيرة (من أيلول 2000) إلى أنّ الخوف الفردي والجمعي في المجتمع الإسرائيلي– اليهودي يتفاقم بسرعة» (ص 46). فالباحث يأخذ بردود الفعل الفلسطينية العنيفة، ويغيّب ممارسات الكيان ضدّنا. وكي يعطي شرعية لموضوع بحث الخوف في السياسة «الإسرائيلية» فإنه يعود إلى مقولة خشبية تلازم الخطاب والنفسية اليهودية في فلسطين. فيقول: «قبل قيام الدولة الاحتلال عام 1948، تميّزت حياة اليهود في دول العالم وبأرض إسرائيل فلسطين بخطر لم يتوقف من البيئة الاجتماعية، التي كانت ولفترات قريبة معادية لهم» (ص 1). ولا يذكر إطلاقًا أنّ مشروعهم في فلسطين والوطن العربي، هو مشروع استعمار، وكلّ ما قام به العرب ليس أكثر من ردّ فعل عاجز.

بطبيعة الحال، يستخدم الباحث الخطاب «الإسرائيلي» الرسمي في بحثه. ويبرز ذلك جليًا في اختياره عينات بحثه. وهي ثلاثة برامج سياسية للتعامل مع الصراع ومستجداته (2003 – 2004): خطة اليمين للحفاظ على المستعمرات في الأراضي المحتلة عام 1967، وخطة المركز الأحادية، وخطة اليسار للحلّ الشامل. ويقوم بحثه على سؤالين مركزيين: وزن رسائل التخويف ومضامينها (ص 106).

يقوم الباحث بتحليل الوثائق التي أصدرتها تلك المجموعات، وكذلك مقابلات معمّقة مع رموزها وتحليلها أيضًا. فبحثه يشتمل على العديد من الجداول والأرقام التي توصّل إليها. لكننا هنا، لن نذكرها بالكامل، بل نجملها:

استنتج الباحث أنّ «اليمين» استخدم التخويف الأمني بمعدل 90 في المئة. والتخويف من فقدان أراض ومناطق مختلفة الانسحاب بمعدل 59 في المئة. ومن نتائج مفاوضات غير مرغوبة بمعدل 29 في المئة. ومن تدهور المستوى المعيشي بمعدل 27 في المئة؛ ونفس النسبة بما يخصّ التخويف من تدهور مكانة «إسرائيل» الدولية (ص 109 – 114).

واستنتج أنّ «المركز» قد استخدم التخويف الأمني ومن نتائج مفاوضات غير مرغوب فيها بمعدل 52 في المئة. والتخويف من تدهور مكانة «إسرائيل» الدولية بمعدل 36 في المئة. ومن فقدان أراض ومناطق مختلفة بمعدل 28 في المئة. والتخويف من التدهور المعيشي بمعدّل أقلّ من 20 في المئة (ص 114 – 118).

أما «اليسار» فقد استخدم التخويف الأمني بمعدل 84 في المئة. والديموغرافي بمعدل 70 في المئة. ومن زعزعة ديمقراطية وأخلاق «إسرائيل» بمعدل 32 في المئة. ومن انخفاض المستوى المعيشي بمعدل 30 في المئة. ومن نتائج غير مرغوبة نتيجة لمفاوضات في 27 في المئة في وثائقه (ص 118 – 123).

***

للأسف لا يقوم الباحث بتحليل النتائج التي توصل إليها، بل يبقيها كنتائج – معطيات فقط. فعدم إعطاء فرصة التحليل لمقدّمي رسائل الماجستير، يعتبر سياسة تنتهجها الجامعات والمؤسسات الأكاديمية كافة، في جميع أرجاء العالم. فالهدف عدم تدريب وإعطاء شرعية التفكير النقدي للباحثين الشباب، بل تدريبهم على جمع المعلومات وتصنيفها، والإبقاء على عملية التحليل النقدي في أيدي الأساتذة والمشرفين، الذين يعملون في خدمة المؤسسة الرسمية ويعيدون إنتاجها. أما ما يخصّ الدراسات العربية والإسلامية، فإنّ الجامعات والمعاهد «الإسرائيلية» (والأجنبية أيضا) تسمح حتى للبوابين والأذنة بالتحليل والشطط!! وبما أنّ الباحث لا يقوم بهذا، فنحن سنقوم به:

يشترك «اليمين» و«اليسار» في عملية التخويف الأمني: 90 في المئة و84 في المئة على التوالي. فالأمر المثير هو بما يتعلق بـ«اليسار»؛ فإنه يستخدم التخويف الأمني لأنّ كل من قادته هم من أصول عسكرية (ضباط جيش سابقين)، وجلّ نشاطهم قبل الدخول إلى مسرح الحياة السياسية كان عسكريا: امتهان قتل العرب. أما «اليمين» فإنه يدرك أنّ استمرار الاستعمار بحاجة إلى القوة. وإن لم يستخدم «المركز» التخويف الأمني بنفس النسبة ونفس القدر، ليس لأنه لا يخاف على الدولة والناس فيها، بل لأنه كان مشغولاً بالإعداد لعملية الانفصال الأحادي الجانب عن قضاء غزة.

يحتلّ «اليمين» صدارة التخويف من فقدان أراض ومناطق مختلفة، لأنه يعتقد أنّ مشروعه الاستعماري على الأرض لم يكتمل بعد. ففلسطين الانتدابية كلها بالنسبة له «أرض إسرائيل»، وبعض أطرافه تعتبر شرق الأردن جزءاً منها. أما «المركز» فيقلل من هذه الخطورة (28 في المئة)، لأنه يعتقد أنّ المفاوضات ستحتم على «إسرائيل» الإنسحاب من بعض الأراضي والمناطق. أما «اليسار» ففقدان أراض ليس هاجساً عنده، لأنه يريد الانسحاب من أراض ومناطق وفقاً لشروط واتّفاقيات، تحوّلها إلى معازل وغيتوات.

يشترك «اليمين» و«المركز» و«اليسار» في التخويف من نتائج مفاوضات غير مرغوب بها، وتدهور مكانة «إسرائيل» الدولية وانخفاض مستوى المعيشة في حدود (معدل الثلث تقريبا)، لأنّ هذه الأمور لا تخيفهم كونها ليس فيه الكفاية. فهي تبقى في أدنى درجات التخويف.

ينفرد «اليسار» عن «اليمين» و«المركز» في التخويف من الخطر الديموغرافي (70 في المئة) وزعزعة ديمقراطية وأخلاق «إسرائيل» (32 في المئة). وذلك لأنه ينتمي في الأساس إلى المجموعات الأوروبية – الأشكنازية الغنية، التي لا تريد «جيران» لها من غير اليهود، والأفضل اليهود الأشكناز على اليهود الشرقيين، الذين هم من أصول عربية. فما بالكم بجيران عرب! أيّ أنّ فكرة إقامة كيان سياسي للعرب في فلسطين، لا ينبع من حقهم التاريخي فيها، بل من منطلقات عنصرية، فهم لا يريدون جيران عرب بالمرّة. وكان أحد كهنة «اليسار»، «عاموس عوز» قد طالب بإعادة عرب بلاد الشام إلى موطنهم الأصلي في شبه جزيرة العرب. وأما تخوّفهم على الديمقراطية والأخلاق، فذلك كي يشعروا أنهم جزء من أميركا وأوروبا «الديمقراطيتين والأخلاقيتين»، ليس إلا. وفي هذا المقام يجب أن نذكر أنّ أبو فكرة الخطر الديموغرافي هو «شمعون بيرس» المحسوب على «اليسار». وصاحب فكرة جدار الفصل (العنصري) هو «حاييم رامون» عندما كان من أبرز قادة «حزب العمل». وعلينا أن نذكر (أيضا) أن «رامون» عندما كان في مقتبل حياته السياسية تردّد على اجتماعات وندوات «ماتسبين/ الأممية الرابعة»!! وأنّ صاحب فكرة ومشروع «تجليت»، الذي يستجلب شباباً يهود من كلّ العالم للتجوّل في فلسطين والاستعمار فيها، هو «يوسي بيلين»، أحد قادة «اليسار» الصهيوني قبل أن ينسحب من السياسة إلى التنسيق الاقتصادي بين الشركات «الإسرائيلية» والشركات الأجنبية والعربية تحديداً، وفق ما أكد في مقابلة إذاعية مع «الشبكة الثانية» قبل منتصف الليل بدقائق يوم الجمعة، 10 تموز 2009!! أي أنّ «اليسار» يحرص على جمع النقائض: نقاوة العرق والديمقراطية والأخلاق.

وبعد؛ هذه هي رسالة البحث وهذه نتائجها. وفي الخاتمة علينا التأكيد أن البحث هو «إسرائيلي» بالكامل. فالباحث يبقى على التخويف «الخوف» كمصدر فقط، بحيادية تثير الشكّ. ولم يستخدم «التخويف» أو مشتقاته بتاتًا. بالطبع بإمكان الباحثين والساسة العرب الاستفادة منه إن شاؤوا. والبحث متعوب عليه جداً؛ إضافة إلى المقابلات التي أجراها مع المعنيين، فإنه يستخدم في حدود الـ 200 مصدراً باللغات العبرية والإنجليزية والألمانية.

بقي أن نذكر أنّ صاحب استراتيجية التخويف في الحياة السياسية العامة في الكيان هو «بن غوريون» ويرثه حاليا «نتنياهو» الذي يعتمد التخويف استراتيجية في التعامل مع الصراع العربي– الصهيوني والمشاكل والقضايا التي تواجه الكيان. وكان حزب «الليكود» الذي يقوده «نتنياهو»، قد استخدم «داعش» في الحملة الانتخابية الحاليّة في سياق دعايته الانتخابية ضدّ منافسه «المعسكر الصهيوني» أشار فيها إلى أنّ البديل عن «الليكود» مثله مثل «داعش» لأنه سيقسّم القدس. كتبت البروفيسورة المختصة في علم النفس الاجتماعي «إيفا إيلوز» في مقال نشرته في صحيفة «هآرتس» بتاريخ 12.2.2015 أنّ «نتنياهو» أكثر من يستخدم التخويف في السياسة، لدرجة أنه لا حلّ لأيّ من مشاكل الكيان الداخلية أو الخارجية، بل يُصعّدها إلى درجات عالية غير قابلة للحلّ من قبله أبدًا.

كلّ هذا، على أمل أن تجد الدراسات «الإسرائيلية» صداها في الجامعات ومراكز الأبحاث العربية.

ashkar33@hotmail.com

* استخدام الخوف بالنقاش السياسي في «إسرائيل» في ما يخصّ حلّ الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني: خطط سياسية 2003– 2004
نمرود رُوزْلر
الجامعة العبرية في القدس
رسالة ماجستير غير منشورة، 205 صفحات بالعبرية